

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع.)



جرائنت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة
المحدودة (فرع دبي)
مكتب رقم 302 و 303 و 308
مركز دبي التجاري، مبنى رقم 5،
الطابق الثالث

دبي، الإمارات العربية المتحدة
ص.ب 1620
هـ: +971 4 388 9925
ف: +971 4 388 9915
www.grantthornton.ae

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع.) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025 وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية

في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"

في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية).

وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد الأخلاقية. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

2025. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي

انخفاض قيمة الشهرة التجارية وسفن مدرجة ضمن بند الممتلكات والألات والمعدات

يتضمن بيان المركز المالي الموحد للمجموعة شهرة تجارية بقيمة 270,597 ألف درهم إماراتي، وسفن بمبلغ 601,983 ألف درهم إماراتي مدرجة ضمن بند الممتلكات والألات والمعدات، مُعترف بها بشكل مؤقت، ومتعلقة بوحدة منتجة للنقد خاصة بأنشطة تاجر السفن والشحن والخدمات الفنية، والتي تمثل ما نسبته 32% من إجمالي أصول المجموعة.

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، يتم تخصيص هذه الأرصدة للوحدة المنتجة للنقد، والتي يتم اختبارها سنوياً لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة، أو عند حدوث تغييرات في الظروف أو الأحداث التي تشير إلى أن القيمة الدفترية لهذه الأصول غير الملموسة قد لا تكون قابلة للاسترداد.

يعتبر هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية، إذ أن تحديد ما إذا كانت القيمة الدفترية للوحدة المنتجة للنقد قابلة للاسترداد يتطلب من الإدارة إجراء تقديرات هامة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم ومعدلات النمو المرتبطة بها، بناءً على رؤية الإدارة المستقبلية لنشاط الشركة.

القروض

كما هو مبين في بيان المركز المالي الموحد، بلغ إجمالي قروض المجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 714,425 ألف درهم إماراتي، تتألف من 192,645 ألف درهم إماراتي مصنفة ضمن الالتزامات المتداولة و 521,780 ألف درهم إماراتي مصنفة ضمن الالتزامات غير المتداولة، والتي تمثل مجتمعة ما يقارب 50% من إجمالي التزامات المجموعة.

وقد اعتبرنا هذا الأمر كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لكبر مقدار هذه القروض، والأهمية النسبية لتكاليف التمويل ذات الصلة، بالإضافة إلى وجود تعهدات مالية وغير مالية.

المحاسبة عن عملية الاستحواذ العكسي

كما هو مبين في الإيضاح رقم 1 من البيانات المالية الموحدة، استكملت الشركة بتاريخ 25 نوفمبر 2025 عملية الاستحواذ على عدة شركات كانت مملوكة سابقاً لشركة بروج للطاقة المحدودة، وذلك من خلال إصدار أسهمها الخاصة وسندات إلزامية التحول، بالإضافة إلى مقابل نقدي جزئي تم سداه للمساهمين السابقين في الشركات المستحوذ عليها قانونياً.

وقد تم احتساب هذه الصفقة على أنها عملية استحواذ عكسي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "دمج الأعمال".

وقد اعتبرنا هذا الأمر كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً للأثر الجوهري لهذه الصفقة على عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة، ولما تنطوي عليه من تعقيد من حيث تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الطرف المستحوذ والطرف المستحوذ عليه من الناحية المحاسبية، وقياس القيمة العادلة للمبلغ المقابل، وتوضيح الآثار الناتجة عن ذلك في البيانات المالية الموحدة.

معلومات المقارنة

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 26 حول البيانات المالية الموحدة، والذي يوضح أن معلومات المقارنة الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة تتعلق بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات الموحدة للشركات التابعة لشركة بروج للطاقة المحدودة التي تم الاستحواذ عليها من قبل الشركة في 25 نوفمبر 2025، نظراً لتطبيق الشركة الاستحواذ العكسي عند إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

كيفية تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- مراجعة مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك على وجه التحديد توقعات التدفقات النقدية التشغيلية، ومعدلات الخصم، ومعدلات النمو النهائي؛
- الاستعانة بالمختصين الداخليين لدينا لمساعدتنا في مراجعة المنهجيات المطبقة، بما في ذلك التقديرات والأحكام الموضوعية من الإدارة؛
- مراجعة حساسية نموذج اختبار انخفاض القيمة تجاه التغييرات في الافتراضات الرئيسية،
- تقييم الدقة الحسابية لنموذج انخفاض القيمة المستخدم في اختبار انخفاض القيمة على مستوى الوحدة المنتجة للنقد، واستخراج المدخلات من المستندات الأصلية؛ و
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- فهم ترتيبات التمويل الخاصة بالمجموعة؛
- التأكد من المقرضين مباشرة عن أرصدة القروض ومطابقة تأكيداتهم مع السجلات المحاسبية؛
- تقييم مدى الالتزام بالتعهدات المالية وذلك بالرجوع إلى الاتفاقيات التعاقدية ذات الصلة؛
- تقييم ما إذا كان تصنيف القروض كالتزامات متداولة أو غير متداولة يعكس بشكل مناسب الشروط التعاقدية وأي حقوق للمقرضين بموجب التعهدات كما في تاريخ التقرير؛
- إعادة احتساب تكاليف التمويل على القروض، بما في ذلك التحقق من تطبيق أسعار الفائدة المتفق عليها بموجب الاتفاقيات التعاقدية وإطفاء تكاليف المعاملات؛
- وتقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بالقروض والتعهدات ومخاطر السيولة.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- فهم صفة الاستحواذ من خلال مراجعة الاتفاقيات والمستندات الداعمة ذات الصلة، وذلك لتقييم هيكل العملية وشروطها وجوهرها؛
- تقييم مدى ملاءمة المعايير المستخدمة لتحديد الطرف المستحوذ من الناحية المحاسبية، وتقييم المعالجة المحاسبية التي اعتمدها المجموعة باعتبار العملية استحواذاً عكسياً، وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛
- تقييم الأساس المستخدم في تحديد المبلغ المقابل المحول بالرجوع إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛
- تقييم عرض الصفقة في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك عرض حقوق الملكية بما يعكس هيكل رأس مال الطرف المستحوذ قانوناً، وذلك بما يتماشى مع متطلبات الاستحواذ العكسي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة.

على الأرصدة كما في 1 يناير 2025، وخلصنا إلى أنها موضحة بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية.

وبناءً عليه، فإن معلومات المقارنة الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة لا تتطابق مع المعلومات المالية المعروضة في البيانات المالية الموحدة للشركة وشركاتها التابعة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

وعلاوة على ذلك، إن معلومات المقارنة الواردة في هذه البيانات المالية الموحدة غير مدققة. وقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق

© 2026 جرائنت ثورنتون، الإمارات العربية المتحدة، جميع الحقوق محفوظة.

تعمل شركة جرائنت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة تحت الاسم التجاري لشركة جرائنت ثورنتون التدقيق والمحاسبة المحدودة (مسجلة في جزر فيرجن البريطانية والمقيدة لدى سلطة دبي للخدمات المالية)، وفروعها المرخصة في أبوظبي، دبي، والشارقة، وسوق أبوظبي العلمي / بالإضافة إلى شركتها التابعة جرائنت ثورنتون ذ.م.م.

تشير "جرائنت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسيماً يتطلب السياق. لا تمثل جرائنت ثورنتون الدولية المحدودة والشركات الأعضاء، بما في ذلك جرائنت ثورنتون الإمارات، شراكة عالمية. جرائنت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرائنت ثورنتون الدولية المحدودة خدمات للعملاء باسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرائنت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا ولاء لبعضهم البعض ولا يلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقريرنا التدقيقي بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا البيانات المالية الموحدة، نتحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها. استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات

الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد مسؤولي الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نقوم بالتواصل

معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، حيثما كان ذلك ملائماً.

من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية،

وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

vii. بناءً على المعلومات التي أُبّحت لنا، لم يسرع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أيًا من الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 (وتعديلاته) أو نظامها الأساسي، مما قد يؤثر بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2025؛ و

viii. لم يتم تقديم أي مساهمات اجتماعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

iii. احتفظت الشركة بدفاتر محاسبية منتظمة وفقاً للمبادئ المحاسبية المطبقة؛

iv. تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء في الدفاتر المحاسبية للشركة؛

v. تم الإفصاح في الإيضاح رقم 27 حول البيانات المالية الموحدة عن استثمارات المجموعة في الأسهم وخصص الملكية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025؛

vi. يبين الإيضاح رقم 20 حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي بموجبها تم تنفيذ هذه المعاملات؛

علاوة على ذلك، ووفقاً لما يفترضه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 (تعديلاته)، فإننا نفيده بخصوص السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بما يلي:

i. قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

ii. تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة الجوانب الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها في المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 (وتعديلاته)؛



د. أسامة رشدي البكري

سجل مدققي الحسابات رقم: 935
دبي، الإمارات العربية المتحدة
30 مارس 2026

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ

الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعزّم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دوماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم

اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من جانب الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة